مجلة جامعة الرازي

للعلوم الإدارية والإنسانية

RUHMS

علمية محكمة تصدر عن مركز البحث العلمي، وكلية العلوم الإدارية والإنسانية – جامعة الرازي

Print ISSN: 2791-3287& Online ISSN: 2791-3295

جامعة الرازي

Al-Razi University

جامعة الرازي

كلية العلوم الإدارية والإنسانية

ديسمبر 2023م

المجلد الرابع

العدد الثامن

الهيئة الاستشارية

الرقم	الاسم	التخصص	الجامعة	الدولة
١	أ. د / عبدالله عبدالله السنفي	إدارة أعمال	جامعة صنعاء	اليمن
٢	أ. د / صالح حسن الحرير	إدارة أعمال	جامعة عدن	اليمن
٣	أ. د / طلعت اسعد عبد الحميد	إدارة أعمال	جامعة المنصورة	مصر
٤	أ. د / حسن عبد الوهاب حسن	إدارة أعمال	جامعة القران الكريم	السودان
٥	أ. د / نجاة محمد جمعان	إدارة أعمال	جامعة صنعاء	اليمن
٦	أ. د / احمد علي الحاج	تخطيط تربوي	جامعة صنعاء	اليمن
٧	أ. د / محمد احمد الجلال	طرائق التدريس	جامعة ذمار	اليمن

الإشـــراف العـــام

د / طـارق علي النهمي
رئيس مجلس الأمناء

رئيس التحرير

د / عبد الفتاح القرص
عميد كلية العلوم الإدارية والإنسانية

مدير التحرير

د / نجيـب علي إسكندر
رئيس قسم الإدارة الصحية

هيئة التحرير

أ.د/ نبيـــــــــــل الربيعـــــــــــي
د/ تركـــــــي يحيـــــــى القبانـــــــي
د/ عبـــد الفتـــاح علـــى القـــرص
أ. د/ محمـــــد محمـــــد القطيبـــــي
د/ محمـــــد حســـــيني الحســـــيني
أ. م. د/ صالـــــح علـــي النهـــــاري
د/ أحمـــــد محمـــــد الحجـــــوري

رقم الإيداع في دار الكتب الوطنية – صنعاء ( ) لسنة 2020م

مجلة جامعة الرازي للعلوم الإدارية والإنسانية. المجلد (٤)، العدد (٨)، صفحة من ص٢٤٢ الى ص٢٧٦

مجلة جامعة الرازي – مجلة علمية محكمة – تهدف إلى إتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم العلمية باللغتين العربية والإنجليزية في مختلف العلوم الإدارية والإنسانية

مجلة جامعة الرازي للعلوم الإدارية والإنسانية

مجلة علمية محكمة تعنى بنشر البحوث في مجال العلوم الإدارية والإنسانية

تصدر عن مركز البحث العلمي، وكلية العلوم الإدارية والإنسانية – جامعة الرازي – اليمن

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:
مجلة جامعة الرازي للعلوم الإدارية والإنسانية

ص.ب:.....، الرمز البريدي..... اليمن

هاتف : ٢١٦٩٢٣ – ٧٧٤٤٤٠٠١٢

فاكس : ٤٠٦٧٦٠

البريد الإلكتروني: ruahms@alraziuni.edu.ye

صفحة الإنترنت: www.alraziuni.edu

مجلة جامعة الرازي للعلوم الإدارية والإنسانية. المجلد (٤)، العدد (٨)، صفحة من ص٢٤٢ الى ص٢٧٦

الشواهد الشعرية النحوية عند سري الدين الدروري
من خلال كتابه طراز المجالس

د. محمد عبد الرحيم مطيع العواضي

أستاذ مهارات اللغة العربية المساعد بجامعة الرازي، صنعاء

الملخص:

يُعد الشاهد الشعري من مرتكزات القاعدة النحوية عند العرب؛ بما تستند عليه تلك القاعدة؛ لذا فإنَّ هذه الدراسة تهدف إلى دراسة الشواهد النحوية الشعرية في كتاب طراز المجالس للعلامة سري الدين الدروري (ت:١٠٦٦هـ)، والكشف عن منهج المؤلف في عرضها والاستشهاد بها، ومن خلال هذه الدراسة يبرز التعريف بالمؤلف وكتابه الذي هو حديث عهد بالتحقيق، معتمدًا المنهج الاستقرائي والوصفي والتحليلي. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج؛ أظهرت الدور العلمي للمؤلف وأهمية كتابه طراز المجالس، وحضور الشاهد الشعري في كتابه بصور محدودة مع تنوع المسائل النحوية التي نقلها، كما خلصت إلى أن المؤلف اقتصر كثيرًا على النقل من أرباب المدرسة البصرية فيما تعلق بالشاهد الشعري النحوي، ولم يرجح صراحة في المسائل المختلف فيها.

الكلمات المفتاحية: سري الدين الدروري، طراز المجالس، الشاهد الشعري.

المقدمة:

إنَّ من أجَلِّ العلوم وأعلاها قدراً ومنزلة عند الله–عز وجل–والتي بها ينتفع المرء في الدارين–الاشتغال بكلام الله تعالى، وما تعلق به؛ لغةً، وتفسيرَ ألفاظه، وإدراكَ معانيه.

وقد برز في القرن الحادي عشر الهجري مَن نال شرف خدمة هذا الكتاب العظيم؛ من خلال الاشتغال بما تعلق به؛ تأملاً وتفسيرًا، وهو العلامة سري الدين الدروري بمصنفاته المختلفة ورسائله العلمية، ومن ذلك مخطوطه: (طراز المجالس في التفسير) الذي لم يرَ النور من التحقيق والدراسة إلا في السنتين الأخيرتين؛ من

خلال ثلاث دراسات علمية؛ (ماجستير، ودكتوراه) لثلاثة باحثين في جامعة إب-اليمن، وأُجيزتْ دراستان بعد المناقشة، ولم تُناقَش الثالثة بعد (أعني: حتى تاريخ نشر هذا البحث).

وبما أنَّ المؤلف-رحمه الله-ضَمَّنَ تفسيرَه عددًا من المسائل النحوية، ببعض من شواهدها الشعرية-اقتضى ذلك دراسة تلك الشواهد، ومنهج المؤلف في عرضها؛ من خلال هذه الدراسة، سائلاً الله تعالى التوفيق والسداد.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في مكانة الشاهد الشعري عند النحويين، وأثره في إثبات القاعدة النحوية، وصلته بالقرآن الكريم الذي نزل بلغة العرب.

وتكمن أهميتها-أيضاً-من صلتها بأحد علماء القرن الحادي عشر؛ وهو سري الدين الدروري، وإبراز كتابه: (طراز المجالس) الذي لم يُكتب له الكمال في أن يتجلى محققًا مطبوعاً.

أسباب اختيار الدراسة:

ترجع أسباب اختيار الدراسة؛ لما ذُكر في الأهمية سابقاً، ولأنَّه لم يُسبق أن دَرسَ باحثٌ الشواهد النحوية الشعرية في كتاب طراز المجالس، وقد اعتمد مؤلف الكتاب-كثيراً-على التفسير بالرأي؛ وباللغة خاصة، كما أن هذا الكتاب حديث عهد في التحقيق.

الدراسات السابقة:

يمكن الجزم بعدم وجود دراسات سابقة للشواهد النحوية الشعرية في كتاب طراز المجالس لسري الدين الدروري.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بسري الدين الدروري، وإبراز مكانته وجهوده العلمية، كما تهدف إلى دراسة الشواهد النحوية الشعرية في كتاب طراز المجالس، والكشف عن منهج سري الدين في عرضها والاستشهاد بها.

منهج الدراسة:

سلك الباحث في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي، من خلال تتبع الشواهد النحوية الشعرية في كتاب طراز المجالس، ووصف ما تعلق بها من القضايا النحوية، ودراستها وفق المنهج المذكور.

هيكل الدراسة:

تضمنت هذه الدراسة مقدمة وفصلين وخاتمة، وذلك وفق الهيكل الآتي:

المقدمة: وفيها أهمية الدراسة، وأسباب اختيارها، والدراسات السابقة، وأهداف الدراسة، ومنهج الباحث فيها.

الفصل الأول: التعريف بسري الدين الدروري، وكتابه طراز المجالس، وفيه مبحث واحد:

المبحث الأول: التعريف بسري الدين الدروري وكتابه طراز المجالس، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول– اسمه ونسبته ولقبه ومولده.

المطلب الثاني– نشأته وجهوده العلمية ووفاته.

المطلب الثالث– التعريف بكتاب طراز المجالس.

الفصل الثاني: الشواهد الشعرية النحوية في طراز المجالس، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول–الشواهد الشعرية في المبينات، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول–الشاهد الشعري في عمل (هيهات) في الظاهر والمضمر.

المطلب الثاني–الشاهد الشعري في بناء (أي) الموصولة.

المطلب الثالث–الشاهد الشعري في حذف الموصول للدلالة عليه.

المطلب الرابع–الشاهد الشعري في إضافة (لدن) للجمل.

المطلب الخامس–الشواهد الشعرية فيما يلزم من تعدي فعل الضمير المتصل إلى ضميره المتصل.

المبحث الثاني–الشواهد الشعرية في حروف المعاني، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول–الشاهد الشعري في حذف الجار.

المطلب الثاني–الشواهد الشعرية في دخول (ما) على (رُبَّ) ومجيء الماضي بعدها.

المطلب الثالث–الشاهد الشعري في إفادة (أل) للجنس بدخولها على (المثنى).

المطلب الرابع–الشواهد الشعرية في إفادة (حتى) للاستثناء المنقطع، بمعنى: (إلا).

المبحث الثالث–الشواهد الشعرية في التوابع، ونصب الفعل المضارع بـ(أنْ) بعد (أو)، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول–الشاهد الشعري لتقدم النعت على منعوته النكرة، ونصبه على الحال.

المطلب الثاني–الشواهد الشعرية في حذف النعت أو المنعوت للدلالة على المحذوف.

المطلب الثالث–الشواهد الشعرية في نصب الفعل المضارع بـ(أنْ) مضمرة بعد (أو).

الفصل الأول: التعريف بسري الدين الدروري وكتابه طراز المجالس،

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول– اسمه ونسبته ولقبه ومولده.

المطلب الثاني– نشأته وجهوده العلمية ووفاته.

المطلب الثالث– التعريف بكتاب طراز المجالس.

المطلب الأول: اسمه ونسبته ولقبه ومولده

أ- اسمه ونسبته:

هو محمد بن إبراهيم المِصْري، (نسبة إلى مكان نشأته: مصر)، الحَنَفي؛ (نسبة لمذهبه الفقهي: الحنفي)[١].

ب-لقبه:

لُقِّب محمد بن إبراهيم بـ(سَـرِي الدين)، كما صرح هو بلقبه، في رسالته المعنون لها: رسالة في تحقيق قوله تعالى: ﴿ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ ﴾ النحل: ١١٢، فقال: "نجزتْ على يد مؤلفها العبد العاجز الضعيف المدعو سري الدين عامله الله بغفرانه"[٢].

وقد نقلت بعض التراجم له لقباً لكنه لم يشتهر به وهو: (الدروري)، أو(الدودري) دون الإشارة لسبب هذا اللقب[٣]، ولم أقف-فيما اطلعت من المراجع-على بلدة بهذا الاسم أو نحوه.

يجدر الإشارة إلى أنَّ هناك مِن الأعلام مَن عُرف بـ(سري الدين)، وقد اتفقَ اسم أحدهم واسم أبيه ولقبه مع اسم ولقب من نُعَرِّفُ به في هذه الدراسة، وذاك هو: محمد بن إبراهيم بن أحمد بن منصور سري الدين الحنفي، المتوفى سنة: أربع وأربعين من القرن التاسع، كما ترجم له السخاوي[٤].

ولا شك أنه ليس بسري الدين صاحب كتاب طراز المجالس الذي نحن بصدد دراسة شواهده النحوية الشعرية؛ لأن الأخير لم يُعلم من اسمه سوى: أحمد بن إبراهيم سري الدين، المتوفى سنة: ١٠٦٦هـ، كما سيأتي.

---

(١) ينظر ترجمته عند: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي، ٣١٦/٣، ٣١٧، هدية العارفين للبغدادي، ٢٨٧/٢، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، ١٣٩/٣، الأعلام للزركلي، ٣٠٣/٥، معجم المؤلفين لعمر كحالة، ١٩٨/٨.

(٢) سري الدين، أحمد بن إبراهيم سري الدين ابن الصائغ، (ت: ١٠٦٦هـ)، رسالة في تحقيق قوله تعالى: "فأذاقها الله لباس الجوع والخوف"، تحقيق: د. أحمد بن مرجي الفالح، ص٦١، بحث نشر في مجلة تبيان للراسات القرآنية، ع٣٦، ١٤٤١ه.

(٣) ينظر: خلاصة الأثر للمحبي، ٣١٦/٣، ٣١٧، هدية العارفين للبغدادي، ٢٨٧/٢، عقد الجواهر والدرر لابن علوي، ص٢٨٩م.

(٤) ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي، ٢٤٧/٦.

ج-مولده:

ولد محمد بن إبراهيم سري الدين المصري في مصر ونشأ فيها، ولم تذكر التراجم سنة ولادته، سوى عقد الجواهر، فقال صاحبه: "سري الدين إبراهيم الدودري ولد سنة خمس وسبعين وتسعمائة"[١]، ولعله يريد سري الدين-هذا-صاحب طراز المجالس.

وليس غريباً جَهْلُ سنة ولادته؛ فكثير من الأعلام لم يُذكر في ترجمتهم سنة الولادة؛ ولأنَّ المرء يولد ولم يُؤبه له، حتى إذا ما ترعرع وأخذ العلوم واشتهر بالعلم؛ عرفه الناس، فإذا مات عُيِّن تاريخ وفاته واشتُهِر ذلك، بخلاف تاريخ ولادته.

المطلب الثاني: نشأته وجهوده العلمية ووفاته

أ-نشأته:

لم تذكر التراجم شيئاً فيما تعلق بنشأة محمد بن إبراهيم سري الدين الدروري، غير أنه من أهل مصر، وقد كان حسن الملبس والعمامة والهيئة، ولطيف المصاحبة والمنادمة، وترك له أبوه أموالاً كثيرة، كما نقل المحبي[٢].

لذا يمكن القول: إنَّ سري الدين-رحمه الله-نشأ في مصر، ميسور الحال؛ لِمَا ورث من المال عن أبيه، ولم يشغله ذلك النعيم، أو المال عن العلم، كما سيأتي.

ب-جهوده العلمية:

نشأ محمد بن إبراهيم سري الدين -رحمه الله- محباً للعلم شغوفاً به، فدرس في المدرسة السليمانية والمدرسة الصرغتمشية[٣] في مصر، وقرأ العلوم، كالفقه على الفقيه أبي بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي الشَّنَوَاني علامة عصره، ولازم الشيخ حسين بن باشا رستم، المشهور بـ (باشا زاده)، ولما برز سري الدين في العلم والمكانة رحل إلى بلاد الروم وتصدر رتبة قضاء القدس[٤].

---

(١) عقد الجواهر والدرر لابن علوي، ص٢٨٩.
(٢) ينظر: خلاصة الأثر للمحبي، ٣١٧/٣.
(٣) الصرغتمشية: هي مدرسة دينية أثرية تقع خارج القاهرة، بناها الأمير سيف الدين صرغتمش الناصري عام ٧٥٦ه، ثم أوقفها على الفقهاء الحنفية. ينظر: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار للمقريزي، ٢٦٤/٤.
(٤) ينظر: خلاصة الأثر للمحبي، ٣١٧/٣.

وكانت له جهود علمية؛ فهو المفسر والفقيه والشاعر والأديب[١]، فمن تلك الجهود، مؤلفاته في التفسير وحواشيه ورسائله وهي:

١- طراز المجالس (تفسير القرآن الكريم).

٢- حاشية على سورة النساء من تفسير البيضاوي، حُققت في جامعة إب ضمن رسالة ماجستير للباحث محمد الحسام، ١٤٤١هـ.

٣- حاشية على الكشاف.

٤- رسالة في تفسير سورة الفتح.

٥- رسالة في قوله تعالى: ﴿ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ ﴾ النحل:١١٢.

٦- رسالة في حل أسئلة ابن عبد السلام.

٧- رسالة في المشاكلة.

٨- حاشية على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر العسقلاني.

٩- رسالة في التقليد.

١٠- حاشية على العناية شرح الهداية في الفقه الحنفي[٢].

ج-وفاته:

توفي محمد بن إبراهيم سري الدين-رحمه الله-سنة: ١٠٦٦هـ، في القاهرة[٣]، وقيل سنة: ١٠٦٩هـ[٤].

وبناء على ما نقله المحبي-كما تقدم-من سنة ولادته: ٩٧٥هـ، وما اشتهر عند المترجمين من أن وفاته سنة: ١٠٦٦هـ؛ فقد عاش محمد بن إبراهيم-والله أعلم- إحدى وتسعين سنة.

---

(١) ينظر: المرجع السابق.

(٢) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، ٢٠٢٢/٢، الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، مخطوطات التفسير وعلومه، ٦٩٧/٢، ٦٩٨، ٥٣/١٥، معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم، ص٢٤٧٢، هدية العارفين للبغدادي، ٣٨٤/١، ٢٨٧/٢.

(٣) ينظر: عقد الجواهر والدرر لابن علوي، ص٢٨٩، خلاصة الأثر للمحبي، ٣١٨/٣، الأعلام للزركلي، ٣٠٣/٥، هدية العارفين للبغدادي، ٢٨٧/٢، معجم المؤلفين لكحالة، ١٩٨/٨.

(٤) ينظر: هدية العارفين للبغدادي، ٣٨٤/١.

المطلب الثالث: التعريف بكتاب طراز المجالس

أولاً-اسم الكتاب ونسبته لمؤلفه:

كتاب طراز المجالس في التفسير لمؤلفه: محمد بن إبراهيم سري الدين الدروري المصري (ت:١٠٦٦هـ)، حديث عهد بالتحقيق.

اشترك في تحقيق الكتاب ثلاثة باحثين في كلية الآداب، جامعة إب، اليمن:

الثلث الأول- وهو تفسير القرآن الكريم، المسمى: (طراز المجالس) لـ محمد سري الدين، دراسة وتحقيق، من أول الكتاب إلى آخر سورة النساء، للباحثة هاجر علي الحسام، إشراف الدكتور حسن محمد شبالة، رسالة ماجستير، وقد نوقشت في السابع من مارس ٢٠٢٠م.

الثلث الثاني- وهو تفسير القرآن الكريم، المسمى: (طراز المجالس) لـ محمد سري الدين، دراسة وتحقيق، من أول سورة المائدة إلى آخر سورة النور، للباحثة دليلة علي حميد الخطيب، إشراف الدكتور سعيد محمد الحداد، رسالة دكتوراه، نوقشت في ١٨سبتمبر ٢٠٢١م.

الثلث الأخير- وهو تفسير القرآن الكريم، المسمى: (طراز المجالس) لـ محمد سري الدين، دراسة وتحقيق، من أول سورة الفرقان إلى آخر الكتاب، للباحث فتحي عبد السلام مرعي، رسالة ماجستير، استكمل التحقيق، ولم يُناقَش بعد.

وقد اعتمدتُ على الدراسات الثلاث في جمع الشواهد الشعرية النحوية، مع الرجوع إلى مخطوط الثلث الأخير من الكتاب؛ لأنه لم يُناقَش.

وقد أثبتَتِ الدراساتُ الثلاث صحة نسبة طراز المجالس لمؤلفه محمد بن إبراهيم سري الدين.

ثانياً-مصادر الكتاب ومنهج مؤلفه:

تنوعت مصادر الكتاب؛ إذ نقل مؤلفه عن كتب التفسير وعلوم القرآن والحديث والسير والفقه واللغة، وسنقتصر بالذكر على كتب اللغة لصلتها الوثيقة بالدراسة:

أ-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ت: ٦٧١هـ).

ب- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام (ت: ٦٧١هـ).

ج- شرح قصيدة كعب بن زهير، لابن هشام (ت: ٦٧١هـ).

د- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام (ت: ٦٧١هـ).

هـ- الأمالي، لأبي السعادات هبة الله، المعروف بابن الشجري (ت: ٥٤٢هـ) [١]، وغيرها من المصادر التي لم يصرح بذكرها أو ذكر مؤلفيها.

وأما منهج المؤلف في الكتاب؛ فلم يصرح-رحمه الله-بذكر منهجه في بداية كتابه؛ فيمكن القول من خلال الوقوف عند مواضعَ كثيرةٍ من كتابه: إنه سلك طرق التفسير المتنوعة؛ كالتفسير بالمأثور، والتفسير بالرأي، وقد تفاوت ذلك من موضع لآخر.

كما أنه لم يفسر جميع الآيات، فتجاوز البعض دون تفسير، ولم يفسر جميع ألفاظ الآية الواحدة، فقد يفسر لفظ أو أكثر من وآية واحدة ويترك الألفاظ الأخرى.

وقد أكثر من اللغة، فنقل إعراب كثير من الآيات، واستشهد بالشعر وذكرَ معانٍ بيانيةً، وقد يقتصر على اللغة في آيات كثيرةٍ[٢].

(١) ينظر: طراز المجالس، لسري الدين الدروري، تحقيق: دليلة على حميد، ٢/ ٣٠.

(٢) ينظر: مخطوط طراز المجالس، لسري الدين الدروري، نسخة مكتبة الفاتح، تركيا، رقم: (٢١/٨٧٤)، ونسخة: المكتبة الوطنية، فرنسا، رقم: (٨٨٤). دراسة وتحقيق طراز المجالس، هاجر الحسام، ودليلة على حميد.

الفصل الثاني: الشواهد الشعرية النحوية في طراز المجالس، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول–الشواهد الشعرية في المبينات، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول–الشاهد الشعري في عمل (هيهات) في الظاهر والمضمر

المطلب الثاني–الشاهد الشعري في بناء (أي) الموصولة

المطلب الثالث–الشاهد الشعري في حذف الموصول للدلالة عليه

المطلب الرابع–الشاهد الشعري في إضافة (لدن) للجمل

المطلب الخامس–الشواهد الشعرية فيما يلزم من تعدي فعل الضمير المتصل إلى ضميره المتصل.

المبحث الثاني–الشواهد الشعرية في حروف المعاني، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول–الشاهد الشعري في حذف الجار.

المطلب الثاني–الشواهد الشعرية في دخول (ما) على (رُبَّ) ومجيء الماضي بعدها.

المطلب الثالث–الشاهد الشعري في إفادة (أل) للجنس بدخولها على (المثنى).

المطلب الرابع–الشواهد الشعرية في إفادة (حتى) للاستثناء المنقطع، بمعنى: (إلا).

المبحث الثالث–الشواهد الشعرية في التوابع، ونصب الفعل المضارع بـ(أنْ) بعد (أو)، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول–الشاهد الشعري لتقدم النعت على منعوته النكرة، ونصبه على الحال.

المطلب الثاني–الشواهد الشعرية في حذف النعت أو المنعوت للدلالة على المحذوف.

المطلب الثالث–الشواهد الشعرية في نصب الفعل المضارع بـ(أنْ) مضمرة بعد (أو).

المبحث الأول: الشواهد الشعرية في المبينات، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول–الشاهد الشعري في عمل (هيهات) في الظاهر والمضمر

المطلب الثاني– الشاهد الشعري في بناء (أي) الموصولة

المطلب الثالث– الشاهد الشعري في حذف الموصول للدلالة عليه

المطلب الرابع– الشاهد الشعري في إضافة (لدن) للجمل

المطلب الخامس–الشواهد الشعرية فيما يلزم من تعدي فعل الضمير المتصل إلى ضميره المتصل.

المطلب الأول–الشاهد الشعري في عمل (هيهات) في الظاهر والمضمر

نقل المؤلف كلام أبي حيان الأندلسي في الفعل: (هيهات) وأورد شاهداً واحداً، فقال: "قال أبو حيان: و(هيهات): اسم فعل لا يتعدى برفع العامل ظاهراً، أو مضمراً، مثال رفع الظاهر:

فهيهات هيهات العقيق وأهله .....

والمضمر قوله: هيهات؛ أي: هو؛ أي: إخراجكم"[١].

الشاهد في البيت: قوله: "هيهات العقيق"؛ إذ عملَ اسمُ الفعلِ (هيهات) الرفعَ في الاسم الظاهر بعده، وهو: (العقيق) فاعلاً له.

من صور تركيب الجملة أن تُركب من اسم فعل وفاعل له. ومن أسماء الأفعال (هيهات)؛ فهو اسم فعل ماض بمعنى (بَعُدَ) مبني على السكون لوقوعه موقع الفعل المبني، أو حملاً على (صه) و(مه) مما يؤمر به، وقد حُركَ التاء بالفتح أو بالكسر؛ لالتقاء الساكنَين، ومن العرب من يضمها[٢].

فـ يعمل (هيهات) الرفعَ في الاسم الظاهر، قال ابن جني: "والاسم بعدها مرفوع على حد ارتفاع الفاعل بفعله"[٣]، وتعمل في الضمير كما سيأتي، ولهذا أورد المؤلف الشاهد الشعري كما تقدم.

---

(١) طراز المجالس، ٣٨٣/٢.

(٢) ينظر: المفصل للزمخشري، ص٢٠١، شرح المفصل لابن يعيش، ٧٣/٣، قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، ص٤٤.

(٣) الخصائص لابن جني، ٤٤/٣.

وقد ذكر أبو علي الفارسي وتبعه الجرجاني أنَّ (هيهات) الثانية –في البيت الشعري–رفعت الاسم الظاهر (العقيق) فاعلاً له، وأما الأولى ففاعلها مضمر بشرط التفسير، نحو: قام وقعد زيد، أو العكس؛ أي: أن الفاعل ارتفع بالأولى، وأنَّ فاعل الثانية مضمر[١].

وردَّ أبو حيان وغيره من النحاة هذا القول، فقال أبو حيان: "ولا يقال: هيهات هيهات العقيق... وشبهه من باب الإعمال"[٢]، واستحسن أن يكون ارتفاع الفاعل بـ(هيهات) الأولى، وأما الثانية فتوكيد للأولى، فقال بعد ذكر الوجهين: "وهذا الوجه الثاني حسن"[٣].

والذي يظهر–والله أعلم–أن القول بإعمال (هيهات) الأولى في الظاهر، وأن الثانية توكيد للأولى–أقوى مما ذكره الفارسي من إعمالهما؛ لما ذكره ابن هشام من أن الطالب للمعمول إنما هو الأول، وأما الثاني فورد لمجرد التقوية فلا فاعل له[٤].

وأما قوله تعالى: ﴿ هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾ ﴾ المؤمنون: ٣٦، ففي الفاعل قولان:

الأول– الفاعل فيهما ضميرٌ؛ لتقدم ذكره، فهو البعث أو نحوه، والتقدير: هيهات بعثكم وإخراجكم وقد صرح بذلك أبو علي الفارسي[٥].

وتكون (هيهات) قد عملت في الضمير، ولذا قال المؤلف: "والمضمر–يريد: أن مِن عملِ (هيهات) في الضمير–قوله: هيهات؛ أي: هو؛ أي: إخراجكم"[٦].

الثاني–فاعل الثانية هو (ما) واللام زائدة، والتقدير: هيهات هيهات ما توعدون[٧].

(١) ينظر: المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، ص٦٧، ارتشاف الضرب لأبي حيان، ٢١٣٩/٤.
(٢) التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان، ٦٤/٧، ٦٥.
(٣) ارتشاف الضرب لأبي حيان، ٢١٣٩/٤.
(٤) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، ١٧١/٢.
(٥) ينظر: المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، ص٦٧، شرح المفصل لابن يعيش، ٢١/٣.
(٦) طراز المجالس، ٣٨٣/٢.
(٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ٢٠/٣.

المطلب الثاني–الشاهد الشعري في بناء (أي) الموصولة:

نقل المؤلف–رحمه الله–أقوال بعض النحاة في بناء كلمة (أي) الموصولة وإعرابها، في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾ ﴾ مريم: ٦٩، ثم نقل شاهد مَن يرى أنَّ (أي) مبنية عند الإضافة، وهو قول الشاعر:

إذا مـــا لقيـــتَ بنـــي مالـــكٍ فســـــلمْ على أيُهـُـمْ أفضـــلُ[١]

الشاهد في البيت: قوله: "**على أيُهُمْ**"؛ إذ بُنيت (أي) على الضم عند الإضافة، وحُذف صلتها، والتقدير: أيُهُم هو أفضل.

اتفق النحاة أنَّ (أي) الاستفهامية مبنية دائماً، وأنَّ الموصولة[٢] مبنية إذا أفردتْ، واتفقوا في الموصولة–أيضاً–في(أيهم) إذا ذُكر العائد من الصلة؛ فهي معربة، نحو: لأضربن أيهم هو أفضل[٣].

ووقع خلاف فيما لو حُذف العائد في(أيهم) وهو: الضمير (هو)، نحو: لأضربن أيهم أفضل، ومن ذلك البيت الشعري، فيرى الكوفيون وجماعة من البصريين أنَّ (أي) الموصولة–هنا–معربة كما هي عند إفرادها، فإذا أوقعوا عليها الفعل؛ نُصِبتْ، فيقولون: اضرب أيَهم أفضل، بنصب (أي)، خلافاً لسيبويه؛ فيرى أنَّ (أيُ) في (أيهم) مبينة على الضم بمعنى (الذي)؛ لأنه قد حُذف مِن صلتها ما يعود عليها، وهو المبتدأ: (هو)، فتجري مجرى (قبل) و(بعد)، والخبر في البيت هو: أفضلُ، والتقدير: أيُهُم هو أفضلُ[٤].

وقد خرَّج الكوفيون رفع (أي) في البيت الشعري على الابتداء، وليس أنها مبنية على الضم[٥].

---

(١) ينظر: طراز المجالس، ٣٣٣/٢، ٣٣٤/٢.
(٢) لا يرى ثعلب أن (أي) تأتي موصولة. ينظر: مغني اللبيب، ١٠٧/١.
(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ١٦٥/٣، الانصاف في مسائل الخلاف للأنباري، ٨٥٣/٢، شرح المفصل لابن يعيش، ٣٨٣/٢.
(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ١٦٥/٣، شرح المفصل لابن يعيش، ٣٨٣/٢.
(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ١٦٥/٣.

وتأوَّل آخرون–كـ(الخليل)–رفعَها في البيت على الحكاية، أو لغة لبعض العرب[١]، ولهذا عضد ابنُ يعيش القول بأنَّ الرفع على الحكاية أو لغة مسموعة، فقال: "وهذا نص في محل النزاع"[٢]. ومنهم–كـ(يونس)–مَن ألغى عمل الفعل قبلها، كما تُعلق أفعالُ القلوب؛ فلا تعمل[٣]، ويضعف هذا القول؛ لأن التعليق خاص بأفعال القلوب دون غيرها.

ويمكن القول–والله أعلم–أنَّ رأي سيبويه هو الأرجح، وهو أنَّ (أي): إذا أضيفت فهي مبنية على الضم، ويقدر بعدها المبتدأ؛ فلما نقصت على نظائرها بحذف المبتدأ بعدها؛ لزمت البناء لهذا النقص[٤]، ولأنَّ حمل الكلام على ظاهره أولى من التكلف والتأويلات السابقة، وحمل الشاهد الشعري على ظاهر ما ذُكر أولى.

مما يلاحظ أن المؤلف–رحمه الله–لم يرجح في المسألة، فاكتفى بنقل الأقوال فيها والبيت الشعري فحسب.

المطلب الثالث– الشاهد الشعري في حذف الموصول للدلالة عليه:

نقل المؤلف–رحمه الله–قول الزمخشري في عطف جملة: (وَأَقْرَضُوا) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴿١٨﴾ ﴾ الحديد: ١٨، وذلك أنَّ جملة (وَأَقْرَضُوا) عطف على معنى الفعل من قوله: (ٱلْمُصَّدِّقِينَ)، لأنَّ اللام بمعنى: (الذين)، واسم الفاعل (مصدقين) بمعنى الفعل: (أصدقوا)، والتقدير: إنَّ الذين أصدقوا وأقرضوا[٥].

ثم نقل المؤلف اعتراض أبي حيان الأندلسي على هذا التخريج؛ لأنَّ المعطوف على الصلة صلة، وقد فصل بينهما بقوله: (وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ)، واستبعدَ أبو حيان أنْ يكون العطف على (وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ)؛ لاختلاف الضميرين في التذكير والتأنيث، وخرَّج

(١) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي، ١٠٧/٢، شرح المفصل لابن يعيش، ٣٨٣/٢.
(٢) شرح المفصل لابن يعيش، ٣٨٣/٢.
(٣) ينظر: علل النحو لابن الوراق، ص٤٢٤.
(٤) ينظر: علل النحو لابن الوراق، ص٤٢٥.
(٥) ينظر: طراز المجالس، ٣٥٨/٣، الكشاف للزمخشري، ٤٧٨/٤.

عطف جملة (أقرضوا) على حذف الموصول لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: والذين أقرضوا.

ثم نقل شاهد حذف الموصول وبقاء الصلة؛ لدلالة ما قبله عليه[١]، وهو قول الشاعر:

فمَنْ يهجو رسولَ اللهِ منكم ويمدحُه وينصرُه سواءُ[٢]

الشاهد في البيت: قوله: "**فمَن يهجو... ويمدحُه**"؛ إذ عطف جملة (يمدحه) على (فمن يهجو)، بتقدير حذف الموصول (مَنْ) قبل يمدحه؛ لدلالة (مَنْ) السابقة عليه، أي: ومَن يمدحه.

ومنهم مَن عدَّ (مَن) في البيت نكرة والفعل بعدها صفة لها، فيكون الفعل (يمدحه) صفة للنكرة المحذوفة، أو أنه خاص بالشعر[٣] كما سيأتي.

اتفق النحاة على عدم جواز حذف الموصول الحرفي وبقاء صلته؛ لضعف الحرف من أن يؤثر وهو محذوف، واختلفوا في حذف الموصول الاسمي وبقاء صلته، فيرى الكوفيون والأخفش جواز حذف الموصول الاسمي، وبنحو قول الكوفيين قال ابن مالك بشرط أن يكون معطوفاً على موصول آخر[٤].

خلافاً لجمهور البصريين؛ فيمنعون حذف الموصول الاسمي مع بقاء صلته، ولهذا اعتبروا (مَنْ) في البيت السابق نكرة، والفعل بعدها صفة، ثم قدروا قبل الفعل (ينصره): (مَن) النكرة، وجعلوا الفعل صفة للنكرة المحذوفة، لأن حذف الموصوف أسهل من حذف الموصول[٥].

---

(١) ينظر: طراز المجالس، ٣٥٩/٣، البحر المحيط لأبي حيان، ١٠٩/١٠.

(٢) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت-رضي الله عنه-وهو في ديوانه، شرح عبدأ مهنا، ص٢٠. ينظر: معاني القرآن للفراء، ٣١٥/٢، المقتضب للمبرد، ١٣٧/٢، الزاهر في معاني كلام الناس للأنباري، ٦٣/٢، رسالة الغفران للمعري، ص٤٨، الكشاف للزمخشري، ٤٤٩/٣.

(٣) ينظر: الأصول لابن السراج، ١٧٧/٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ٣٩٣/٣، همع الهوامع للسيوطي، ٣٤٤/١.

(٤) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام، ص٨١٥، ارتشاف الضرب لأبي حيان، ١٠٤٥/٢.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ٣٩٣/٣، ارتشاف الضرب لأبي حيان، ١٠٤٥/٢، شرح المفصل لابن يعيش، ٢٥٥/٢.

وعللوا جواز حذف الموصوف دون الموصول كما قال ابن الحاجب: "فلأن الصفة تدل على الذات التي دل عليها الموصوف بنفسها وباعتبار التعريف والتنكير لأنها تابعة للموصوف في ذلك. والموصول لا ينفك عن جعل الجملة التي معه في معنى اسم معرف، فلو حذف لكانت الجملة نكرة، فيختل المعنى"(١).

حَمْلُ البيتِ السابق على حذف الموصول وبقاء صلته لما دل عليه الموصول السابق- أولى؛ فهو المسموع، كما أنَّ الاسم الموصول بمنزلة المضاف، وصلته بمنزلة المضاف إليه، وقد جاز حذف المضاف إذا عُلِمَ، فكذلك حذف الاسم الموصول إذا دل عليه دليل، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ ﴾ العنكبوت: من الآية ٤٦، والتقدير: وبالذي أنزل إليكم(٢)؛ لأنَّ المنزل إلينا ليس المنزل إليهم(٣).

فحذف الموصول إذا دل عليه دليل هو الراجح؛ لما سمع من ذلك؛ كالبيت الشعري السابق، وحمل الآية وغيرها على هذا التخريج أولى من تأويلها.

فيكون البيت الشعري شاهداً لذلك، ولهذا أورده المؤلف دون أن يصرح بالراجح على عادته في عدم التصريح بما هو راجح.

المطلب الرابع-الشاهد الشعري في إضافة (لدن) للجمل:

نقل المؤلف-رحمه الله-ما ذكره ابن هشام مما اختصت به (لدن) الظرفية، فمن ذلك إضافتها للجمل، ثم ساق الشاهد الشعري لذلك، وهو قول الشاعر(٤).

صَرِيعُ غَوانٍ راقَهُنَّ ورُقْنَــه لَدُنْ شَبَّ حتى شابَ سُودُ الذوائب(٥)

الشاهد في البيت: قوله: "**لَدُنْ شَبَّ**"؛ إذ أضاف الظرف (لدن) إلى جملة (شبَّ)، وهذا-أي: إضافتها للجمل-مما يختص به الظرف (لدن) عن مماثله في المعنى، وهو الظرف (عند).

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ٣٩٣/٣، شرح المفصل لابن يعيش، ٢٥٥/٢.
(٢) ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي، ١٦٩/٣، ١٧٠.
(٣) ينظر: همع الهوامع للسيوطي، ٣٤٤/١.
(٤) القطامي عمر بن شُييم التغلبي. البيت في ديوانه، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، ص٤٤، المعنى: تعلق قلب الشاعر بالغواني الحسان؛ اللواتي أعجبهن وأعجبنه منذ شبابه حتى علا الشيب رأسه، فهو قتيل تلك الغواني.
(٥) ينظر: طراز المجالس، ٣٢٢/٢، مغني اللبيب لابن هشام، ص٢٠٨.
(٦) ينظر: طراز المجالس، ٣٥٩/٣، البحر المحيط لأبي حيان، ١٠٩/١٠.

اتفق النحاة أنَّ (لدن) ظرف مبني يذكر لمكان الحضور وزمانه، فيلزم الإضافة للمفرد ظاهراً، ووقع خلاف في إضافته للجمل تقديراً؛ فالجمهور من النحاة على أن (لدن) يضاف للجمل تقديراً، وأنه قد فارق (عند) بذلك، فيضاف للجملة الاسمية، نحو: وتذكر نعماه لدن أنت يافع...، وتضاف للجملة الفعلية، كالشاهد الشعري المتقدم: لدن شبَّ... [١].

خلافاً لابن الدهان؛ إذ منع إضافتها للجمل، وخرَّج البيت الشعري السابق على تقدير (أنْ) المصدرية بدليل ظهورها مع (لدن) في نحو: أراني لدن أنْ غاب رهطي...، إلا أنه مردود بأنَّ حذف الموصول الحرفي وبقاء صلته ممنوع اتفاقاً[٢].

فإعمال البيت الشعري شاهدًا على إضافة (لدن) للجمل أولى من التقدير المتكلف، وحملاً على ظاهره، كما أنَّ مجيء (أنْ) بعد (لدن) في مواضعَ أخرى؛ ليس دليلاً على اختصاصها بذلك.

وبهذا يكون الشاهد الشعري السابق دليلاً لجمهور النحاة القائلين بجواز إضافة (لدن) للجمل، وبالأخص الجملة الفعلية.

ولذ فقد أورده المؤلف–رحمه الله–ولم يلتفت لقول ابن الدهان في منع تلك الإضافة؛ فيستنبط من ذلك أنَّ المؤلف–والله أعلم–يرجح قول جمهور النحاة في جواز إضافة (لدن) للجمل.

المطلب الخامس–الشواهد الشعرية فيما يلزم من تعدي فعل الضمير المتصل إلى ضميره المتصل:

نقل المؤلف–رحمه الله–ما ذكره ابن هشام، وهو أنه لا يتعدى فعل الضمير المتصل إلى ضميره المتصل، وذكر لزوم تقدير مضاف؛ تجنباً للوقوع فيما هو ممنوع، فقدروا مضافاً في قوله: "فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ" البقرة: ٢٦٠؛ أي: إلى نفسك، ثم نقل بيتين من الشعر مما حُمل على ذلك[٣]، فالأول قول الشاعر.

(١) ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي، ٧١/٨، ٧٢، توضيح المقاصد للمرادي، ١٢٤/١.
(٢) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان، ١٤٥٥/٣، شرح التصريح على التوضيح للجرجاوي، ٧١٣/١.
(٣) ينظر: طراز المجالس، ١٦٣/١.

هـوِّنْ عليـك فـإنَّ الأمـورَ بكـــــفِّ الإلـــــهِ مقاديرهـــــا[١]

والثاني قول الشاعر:

دعْ عنـــك نهبًـــا صـــيْحَ فـــي ..... [٢]

الشاهد في البيتين: قوله: (هون عليك)، وقوله: (دع عنك)؛ إذ لزم أن يقدر اسم؛ أي: (هون على نفسك)، (دع عن نفسك)؛ حتى لا يتعدى فعل الضمير المتصل إلى ضميره المتصل، فلا يقال: دع أنت عليك أنت.

تقرر عند النحاة أن فعل الضمير المتصل لا يتعدى إلى ضميره المتصل، لا بنفسه ولا بواسطة، في غير باب ظن، فلا يقال: ضربتُني، ويكون الضميران للمتكلم. ولا ضربتَك، ويكون الضميران للمخاطب، فإذا أرادوا شيئا من ذلك قالوا: ضربتُ نفسي، ومنه: (هون عليك)، و(دع عنك)[٣].

فالفعلان (هون، دع) تعديا إلى ضميرهما المتصل، وهو ممنوع، فلزم تقدير اسم عوضًا عن الضمير، أي: هون على نفسك، دع عن نفسك.

وقيل: إن الفعلين في البيتين لم يتعديا إلى :(عليك) و (عنك)، قال ناظر الجيش: " فإن (عنك) في (دع عنك) و (عليك) في (هوّن عليك) ليسا مفعولي الفعلين اللّذين هما: (دع) و(هوّن) وإن كانا من متعلقاتهما؛ إنما مفعول (دع) هو (نهباً)، وأما مفعول (هوّن) فمحذوف يدل عليه المعنى. التقدير: هوّن عليك ما تلقاه"[٤].

ثم أشار إلى تقدير (الاسم) إذا لزم من ذلك تعدي الفعل إلى ضميره المتصل، فقال: "ولو كانت (عن) في البيت لتعدية الفعل الذي قبلها إلى ما بعدها؛ لكان

---

(١) البيت من المتقارب، ينسب لعمر بن الخطاب ﷺ، وللأعور الشني بشر بن منقذ وهو تابعي. يُنظر: الأمثال لابن سلام، ص:١٩٣، التذكرة الحمدونية لبهاء الدين، ٣٠/٧، العمدة في محاسن الشعر وآدابه للقيرواني،٣٣/١، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال للبكري، ص:٢٨٦.

(٢) البيت من الطويل، لامرئ القيس الكندي، وهو في ديوانه، ص١٤٠، وتمامه: (وَلَكِن حَدِيثًا مَا حَدِيث الرَّوَاحِل)، ويُضرب مثلًا للشيء يهلك من حيث يهلك نظيره، ثم يتبعه الشيء الذي لم يكن جديرًا بالهلاك. يُنظر: جمهرة الأمثال للعسكري،٤٥٢/١.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ٣٣٣/٤، التذييل التكميل لأبي حيان، ١٥٤/١١، همع الهوامع للسيوطي، ٤٤٢/٢.

(٤) تمهيد القواعد لناظر الجيش، ٧٤/١.

التقدير: دع إياك؛ أي: نفسك، وليس المعنى على هذا. وكذا يكون التقدير في البيت الآخر: هون إياك؛ أي: نفسك. وهذا لا يقال"[١].

وحكم الأخفش باسمية (على) وأنها بمعنى (جانب أو فوق) إذا كان مجرورها وفاعل متعلقها ضميري مسمى واحد، ومنه البيتين السابقين[٢].

وبنحوه حكم ابن عصفور–أيضاً–باسمية (على) و(عن) في البيتين السابقين وما كان على نحوهما؛ وذلك ضرورة، دفعًا للمحظور السابق، فقال: "فاستعمل (على) اسمًا للضرورة، إجراءً لها مجرى ما هي في معناه، وهو (فوق)، بدليل إدخاله حرف الجر عليها"[٣]، ولأنَّ معنى (على) الاسمية (فوق)، ومعنى (عن) الاسمية (جانب)، ولا يتأتيان هنا، ولأنَّ ذلك لا يتأتى مع (إلى)؛ لأنَّها لا تكون اسمًا[٤].

واعترض هذا القول بأنه لو قيل باسمية (على) للزم القول باسمية (إلى) في قوله: "فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ" البقرة: ٢٦٠، كما أنه لا يصلح أن يحل الجانب محلها[٥].

يمكن أن يقال بوجاهة قول ابن عصفور؛ لأنَّ قول غيرهما يستلزم منه تقدير اسم، وما لا تقدير فيه أولى من التقدير، والله أعلم.

المبحث الثاني: الشواهد الشعرية في حروف المعاني، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول–الشاهد الشعري في حذف الجار

المطلب الثاني–الشواهد الشعرية في دخول (ما) على (رُبَّ) ومجيء الماضي بعدها

المطلب الثالث–الشاهد الشعري في إفادة (أل) للجنس بدخولها على (المثنى)

المطلب الرابع–الشواهد الشعرية في إفادة (حتى) للاستثناء المنقطع، بمعنى: (إلا)

(١) تمهيد القواعد لناظر الجيش، ٧٤/١.
(٢) ينظر: همع الهوامع للسيوطي، ٤٤١/٢.
(٣) ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور، ص٣٠٥.
(٤) مغني اللبيب لابن هشام، ص ٦٩٠.
(٥) ينظر: همع الهوامع للسيوطي، ٤٤١/٢.

المطلب الأول–الشاهد الشعري في حذف الجار:

نقل المؤلف–رحمه الله–شاهداً شعرياً لحذف الجار، ضمن نقله لكلام ابن هشام[١] وهو قول الشاعر:

أمرتُك الخَيْرَ فافعَلْ ما أُمِرْتَ به فقَدْ تركْتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ [٢]

الشاهد في البيت، قوله: (أمرتك الخير)؛ أي: أمرتك بالخير، فحذف حرف الجر وهو الباء؛ تخفيفاً، فيتعدى الفعل بنفسه.

فالفعل المتعدي؛ إما أنْ يتعدى إلى الاسم بنفسه لقوته، أو يتعدى بحرف الجر لضعفه، وهذه الحروف قد تحذف تخفيفاً، كما في البيت السابق ويزول الجر، فيعمل الفعلُ النصبَ في الاسم[٣].

وليس هذا الحذف على إطلاقه، وإنما فيما سُمع عند العرب حذفه، ويكون نادراً، ولا يقاس عليه؛ إذ القياس أن لا يضمر حرف الجر؛ لأنه والمجرور كالشيء الواحد، فلا يقال: مررت أخاك، ويراد: مررت بأخيك[٤].

ويكون الحذف مع الأفعال التي لها التعدي واللزوم مع اتفاق المعنى؛ كـ(نصحتُ، شكرتُ)، و(كِلتُ، زِنتُ)، فيجوز: نصحتُ له، ونصحتُه[٥].

بخلاف حذف حرف الجر من (أنَّ) المفتوحة المشددة، و(أنْ) المفتوحة المخففة، فهو جائز عند النحاة دونما الأمرين السابقين، فيقال: عجبت أنك ذاهب، وأنْ قام زيد بحذف حرف(من) قبلهما[٦].

وعُلل جواز الحذف مع (أنَّ)، و(أنْ)؛ لطول (أن) بصلتها التي هي جملة، فحذف الجار تخفيفاً[١].

---

(١) ينظر: طراز المجالس، ٢٨٩/٢.

(٢) البيت من البسيط، يُروى أنَّه لعمرو بن معد يكرب الزبيدي، وهو في ديوانه: ص٦٣. (النشب): هو المال الأصيل من نقود وماشية. المعنى: تركت لك من المال الكثير فامتثل ما أمرتك به. ينظر: الكتاب لسيبويه، ٣٧/١، الكامل للمبرد، ٣١/١، اللامات للزجاجي، ص١٣٩، الأصول لابن السراج، ١٧٨/١، المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، ص٣٨٧،

(٣) ينظر: المقتضب للمبرد، ٣٢١/٢، شرح المفصل للأشموني، ٥١٥/٤.

(٤) ينظر: الأصول لابن السراج، ١٨٠/١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ٢٨٦/٢، شرح الكافية لابن مالك، ٦٣٣/٢، الكناش في فني النحو والصرف لإسماعيل صاحب حماة، ٨٩/٢.

(٥) ينظر: شرح الكافية لابن مالك، ٦٣٣/٢، ٦٣٦.

(٦) ينظر: شرح الكافية لابن مالك، ٦٣٣/٢، ٦٣٦، الكناش في فني النحو والصرف لإسماعيل صاحب حماة، ٨٨/٢.

وعليه فإنَّ حذف الجار في البيت السابق هو من النادر المسموع من كلام العرب، وقد ذَكره المؤلف ولم يُشرْ لما ذكره النحاة فيما تعلق بحذف الجار مما سبق بيانه.

المطلب الثاني–الشواهد الشعرية في دخول (ما) على (رُبَّ):

نقل المؤلف–رحمه الله–ثلاثة شواهد شعرية لمجيء تركيب (ربما) في اللغة، ضمن نقلِ كلامِ أبي حيان الأندلسي(٢).

يذكر النحاة أنَّ (ما) تدخل على (رب)، وهو تركيب مشهور، وقد ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴿٢﴾ ﴾ الحجر: ٢، ويكون على حالين:

الأول: يليه اسم، فتكون (ما) زائدة، و(رب) جارة نكرة؛ مثل: ربما ضربة بسيف... .

الثاني: يليه فعل، فتكون (ما) كافة، مهيئة لمجيء الفعل بعدها، ويرى أكثر النحاة أن كثيراً ما يرد الفعل بعدها ماضياً(٣)، ومن ذلك ما أورده المؤلف، وهو قول الشاعر:

ربّمـــا أوفيـــت فـــي عَلَـــم تـــــرفعن ثـــوبي شَـــمالات (٤)

الشاهد في البيت؛ قوله: (ربّما أوفيت)، إذ دخلت (ما) على (رب) فكفتها عن العمل وهيأَتْ لمجيء الفعل الماضي بعدها.

وما ورد مضارعاً بعدها–وهو قليل– فهو على معنى الماضي(٥)، ومن ذلك ما أورده المؤلف لمجيء هذا التركيب، وهو قول الشاعر:

ربّمـا تكـره النّفـوس مـن الأمـر ر لـــه فرجـــة كحـــلّ العقـــال (٦)

---

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب، ٨١٨/٢، أمالي ابن الشجري، ١٣٣/٢.
(٢) ينظر: طراز المجالس، ٢٧٨/٢، البحر المحيط لأبي حيان، ٤٦٤/٦، ٤٦٥.
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب، ١٧٤٩/٤، التذييل والتكميل لأبي حيان، ٢٧٥/١١.
(٤) البيت من المديد، وهو لجذيمة الأبرش ملك الحيرة، وينسب لتأبط شراً. (أوفيت): نزلت وأشرفت. (عَلَم): جبل. (شَمالات): جمع شمال وهو الريح تهب بشدة. ينظر: الكتاب لسيبويه، ٥١٨/٣، المغني لابن هشام، ٣٢٣/٢، خزانة الأدب للبغدادي، ٤٠٤/١١.
(٥) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان، ٤٦٤/٦.
(٦) البيت من الخفيف، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه: ص١٨٩، وينسب لحنيف بن عمير اليشكري، ولابن صرمة الأنصاري، ولنهار بن أخت مسيلمة الكذاب. (العقال): الحبل الذي تشد به يد الدابة. المعنى: تركت لك من المال الكثير فامتثل ما أمرتك به. ينظر: الكتاب لسيبويه، ١٠٩/٢، المغني لابن هشام، ١٠/٤، همع الهوامع للسيوطي، ٢٢/١.

الشاهد في البيت، قوله: (ربّما تكره)؛ أورده شاهداً لمجيء هذا التركيب (ربما) ووقوع المضارع بعده، وهو على معنى الماضي؛ أي: ربما كرهتْ، وقد علل ناظر الجيش ذلك بقوله: "وإنما صرفت معنى المضارع إلى المضي؛ لأنها قبل اقترانها بـ(ما) مستعملة في المضي، فاستصحب بعد الاقتران ما كان لها قبله"(١).

وقد يرد الفعل بعدها مضارعاً مستقبلاً، خلافًا للمبرد وابن السراج؛ إذ اعتبرا مجيئها للماضي دائماً، وما ورد لغير الماضي فيؤول، أو أنه على حكاية الحال، أو (ما) نكرة موصوفة؛ أي: رب شيء يوده في قوله: (ربما يود)(٢)، ومما ورد فيه (رب) للاستقبال ما أورده المؤلف، وهو قول الشاعر:

وَمُعْتَصِمٍ بِالْجُبْنِ مِنْ خَشْيَةِ سَيَرْدَى وَغَازٍ مُشْفِقٍ سَيَؤُوبُ (٣)

الشاهد من البيت؛ قوله: (ومُعتصِم ... سيردى)؛ إذ ورد الفعل (سيردى) دالاً على الاستقبال بحرف السين، بعد (رب) المحذوفة، وحذفها بعد الواو مشهور.

يلحظ مما سبق أنَّ المؤلف–رحمه الله–ذكر ثلاثة شواهد شعرية لـ (رب) ضمن نقلِه كلام أبي حيان الأندلسي، دون أن يصرح بتعليق أو ترجيح، مما يشير إلى أن المؤلف لم يرجح صراحة عند الاستشهاد بالشعر، ويفهم ضمناً أن يرجح قول الأكثرين من البصريين؛ وينقل عن أئمة هذه المدرسة، ويستشهد بأقوالهم.

المطلب الثالث–الشاهد الشعري في إفادة (أل) للجنس بدخولها على (المثنى):

نقل المؤلف–رحمه الله–شاهداً شعرياً لدخول(أل) على المثنى وإفادة الجنس، ضمن نقلِ كلامِ أبي حيان الأندلسي(٤)، وهو قول الشاعر:

فَإِنَّ النَّارَ بِالْعُودَيْنِ تُذْكَى وَإِنَّ الْحَرْبَ أَوَّلُهَا الْكَلَامُ (٥)

---

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ٢١٠/١.

(٢) ينظر: الأصول لابن السراج، ٤٢٠/١، التبيين في مذاهب النحويين لأبي البقاء، ص٢٩١، اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء، ٣٦٧/١، شرح التسهيل لابن مالك، ١٧٩/٣.

(٣) البيت من الخفيف، وهو لسُليم القُشيري. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ١٣٤/٣، ١٧٩، التذييل والتكميل لأبي حيان، ١٢٦/١١، مجمع الحكم والأمثال، ٢٢/١.

(٤) ينظر: طراز المجالس، ٢٩١/٢، البحر المحيط لأبي حيان، ٥٤٤/٦، التذييل والتكميل، ٢٣٥/٣.

(٥) البيت من الوافر، وهو لنصر بن سيار، أحد ولاة الأمويين على خراسان. وهو في ديوانه ص٤٠، ينظر: البيان والتبيين للجاحظ، ١٥٨/١، عمدة الكتاب للنحاس، ٣٩/١، التذييل والتكميل لأبي حيان، ٢٣٥/٣.

الشـاهد من البيت؛ قوله: (بِالْعُودَيْنِ)، حيث دخلت (أل) على المثنى، وأفادت الجنس.

ولم يستشهد بهذا البيت من النحاة–فيما وقفت–سوى أبي حيان الأندلسي–رحمه الله–في هذا الأمر فحسب.

يقرر النحاة أن (أل) إذا وردت للتعريف فهي حرف، وهي على قسمين، وهما:

أ–عهدية: هي التي عُهد مصحوبها بتقدم ذكره؛ نحو: زارني ضيف فأكرمت الضيف، أو بحضوره علماً؛ أي: ثبت في العلم أن المراد بـ(أل)شيء محدد، وإن لم يذكر في السياق؛ كقوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ ﴾التوبة: ٤٠.

ب–جنسية: هي التي ترد لشمول أفراد الجنس؛ كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢ ﴾العصر: ٢؛ أي: في استغراق جنس الإنسان، أو ترد لشمول خصائص الجنس، على سبيل المبالغة والكمال؛ كقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ﴾البقرة: ٢؛ أي: المستغرق لصفات الكمال، ونحو: أنت الرجل علماً؛ أي: الكامل في هذه الصفة[١].

وتختص (أل) الجنسية الاستغراقية بحكمين؛ الاستثناء من مصحوبها، وقد ورد الاستثناء في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ ۝٣ ﴾ العصر: ٢ – ٣.

وإذا كان معمولها مفردًا جاز اعتبار لفظه أو معناه؛ فمن الإفراد مراعاةً للفظ قوله تعالى: ﴿ وَٱلْجَارِ ذِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ ﴾ النساء: ٣٦، ومن الإفراد مراعاة للمعنى دون اللفظ قوله تعالى: ﴿ أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُواْ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ ﴾ النور: ٣١[٢].

(١) ينظر: الجنى الداني للمرادي، ص١٩٤، تمهيد القواعد لناظر الجيش، ٨٢٥/٢.
(٢) ينظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش، ٨٢٩/٢، ٨٣٠.

وإنما قيد ذلك بالإفراد؛ لأن معمولها قد يأتي مثنًى أو جمعاً كما نص أبو حيان بقوله: "(أل) تدخل على المثنى وعلى المجموع وتكون فيه للجنس؛ فمثال دخولها على المثنى قولهم: نعم الرجلان الزيدان، فأل جنسية وقد دخلت على المثنى"(١).

وقال في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ ﴾ النحل: ٥١: "لما كان الاسم الموضوع للإفراد والتثنية قد يتجوز فيه فيراد به الجنس؛ نحو: نعم الرجل زيد، ونعم الرجلان الزيدان- أكد الموضوع لهما بالوصف، فقيل: إلهين اثنين، وقيل: إله واحد"(٢)، ولهذا أورد البيت السابق، ونقله المؤلف.

المطلب الرابع-الشاهد الشعري في إفادة (حتى) للاستثناء المنقطع، بمعنى: (إلا):

نقل المؤلف-رحمه الله-شاهداً شعرياً لمجيء(حتى) للاستثناء المنقطع؛ أي: بمعنى (إلا أن)، ضمن نقلِ كلامِ ابن هشام(٣)، وهو قول الشاعر:

لَيْسَ العطاءُ من الفُضُول سماحةً حَتَّــى تَجُــودَ وَمَــا لَــدَيْكَ قَلِيــلُ (٤)

الشاهد من البيت؛ قوله: (حَتَّى تَجُودَ)؛ حيث أفادت (حتى) الاستثناء المنقطع بمعنى (إلا أن)، "فالجود في حالة قلة المال ليس من جنس المستثنى منه، وهو العطاء في حالة الكثرة"(٥)، والمعنى كما نص ابن مالك: "ليس العطاء من الفضول سماحة إلا أن تجود وما لديك قليل"(٦).

ثم ذكر ابن مالك جواز أن يحل (إلى أن) محل (إلا أنْ)، ولم يفسد المعنى(٧).

فـ(حتى) إذا وليها الفعل المضارع، فهي لمعان؛ وهي:

الأول-الغاية؛ وعلامته أن يحسن في موضعها (إلى أن)، كقوله تعالى: ﴿ قَالُواْ لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ ﴿٩١﴾ ﴾ طه: ٩١.

(١) التذييل والتكميل لأبي حيان، ٢٣٥/٣.
(٢) البحر المحيط في التفسير، ٥٤٤/٦.
(٣) ينظر: طراز المجالس، ٣٥٠/٢، المغني لابن هشام، ص١٦٩.
(٤) البيت من الكامل، وهو للمُقنع الكندي، وهو في شعره: ص١١٠، (الفُضُول): الزائد وما لا فائدة فيه. ينظر: شرح التسهيل لمحمد بن مالك، ٢٤/٤، الجنى الداني للمرادي، ص٥٥٥، المغني لابن هشام، ص١٦٩.
(٥) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للجرجاوي الأزهري، ص١٠٦.
(٦) شرح التسهيل لابن مالك، ٢٤/٤.
(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ٢٤/٤.

الثاني-التعليل؛ وعلامته أن يحسن في موضعها (كي)، نحو: سألته حتى يعطيني؛ أي: كي يعطيني[١].

الثالث-الاستثناء المنقطع؛ أي بمعنى: (إلا أنْ)، وهو ما ذكره ابن مالك، ونقله ابن هشام-كما تقدم-ولهذا أورد المؤلف-رحمه الله-الشاهد الشعري المتقدم.

واستغرب المرادي هذا المعنى، واعترضه-أيضاً-، فقال: "وهو معنى غريب، ذكره ابن هشام، وحكاه في البسيط عن بعضهم. وقول سيبويه في قولهم: والله لا أفعل كذا إلا أن تفعل: والمعنى: حتى أن تفعل-ليس نصاً على أن (حتى) إذا انتصب ما بعدها تكون بمعنى (إلا أن)؛ لأنَّ ذلك تفسير معنى، ولا حجة في البيت؛ لإمكان جعلها فيه بمعنى (إلى)"[٢].

وكأنَّ ابن مالك استوحى هذا المعنى من قول سيبويه: "وأما قولهم: والله لا أفعلُ إلا أن تفعل، فـ(أنْ تفعل) في موضع نصب، والمعنى (حتى تفعل)" [٣].

وقد تقدم اعتراض المرادي، وبنحوه اعترض الدماميني، وأبو حيان؛ لإمكان أن تكون (حتى) فيه للغاية بمعنى (إلى أن)، وينتفي بذلك الاستشهاد بالبيت[٤].

ولعل الراجح-والله أعلم-أنَّ (حتى) ليست للاستثناء؛ أي: ليست في الموضع ونحوه خاصة بمعنى: (إلا أن)، بل هي للغاية؛ لإمكان أن يحل محلها (إلى أن)، ولهذا أشار الفراء في قوله تعالى: ﴿ لَا يَزَالُ بُنْيَٰنُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْا۟ رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١١٠﴾ ﴾ التوبة: ١١٠، إلى قراءة الحسن: (إلى أن تقطع)، وأن هذه القراءة بمنزلة (حتى)؛ أي: حتى تقطع[٥].

يظهر مما سبق أنَّ المؤلف-رحمه الله-نقل البيت الشعري شاهداً لمجيء (حتى) للاستثناء المنقطع تبعاً لِمَا نقله ابن هشام عن ابن مالك، ولم يعترض المؤلف-رحمه الله-على هذا القول، ولم يُشر إلى اعتراض المعترضين من النحاة عليه، وذلك

---

(١) ينظر: الجنى الداني للمرادي، ص٥٥٤، تمهيد القواعد لناظر الجيش، ٤١٧١/٨.
(٢) الجنى الداني للمرادي، ص٥٥٥.
(٣) الكتاب لسيبويه، ٣٤٢/٢.
(٤) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان، ١٦٦٢/٤، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للجرجاوي الأزهري، ص١٠٧.
(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء، ٤٥٢/١.

مشهور كما تقدم، مما يدل على أنه قد يرجح هذا القول، وكأنه يميل إلى منحى سيبويه وابن مالك.

كما أنَّ المؤلف–رحمه الله–قد يذكر الشاهد ولم يستوعب في الذكر الخلاف فيما تعلق به، أو الإشارة إليه.

المبحث الثالث: الشواهد الشعرية في التوابع، ونصب الفعل المضارع بـ(أنْ) مضمرة بعد (أو)، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول–الشاهد الشعري لتقدم النعت على منعوته النكرة، ونصبه على الحال

المطلب الثاني–الشواهد الشعرية في حذف النعت أو المنعوت للدلالة على المحذوف

المطلب الثالث–الشواهد الشعرية في نصب الفعل المضارع بـ(أنْ) مضمرة بعد (أو)

المطلب الأول–الشاهد الشعري لتقدم النعت على المنعوت النكرة، ونصبه على الحال:

ذكر المؤلف–رحمه الله–شاهدًا شعرياً لتقدم النعت على المنعوت النكرة وإعرابه حالاً[١]، وهو قول الشاعر:

لميَّـــــةَ موحشًـــــا طلَـــــلُ ..... [٢]

الشاهد من البيت؛ قوله: (لميَّةَ موحشًا طلَلُ)؛ فقد تقدم النعت النكرة (موحشاً) على منعوته (طللُ)، فنُصبَ على الحال، والمسوغ لذلك هو تقدم الحال عليها، وأصله: لميّةَ طللٌ مُوحش[٣].

وهذا مبني على رأي سيبويه وتبعه ابن مالك، بأنه لمَّا امتنع تقدم الصفة على الموصوف؛ لأنها بمنزلة الصلة في الإيضاح–أُعربت الصفة المتقدمة على منعوتها

(١) ينظر: طراز المجالس، ٤٠٧/٣.
(٢) البيت من مجزوء الوافر، للشاعر كُثيّر عزة، وقيل: لذي الرمة. واختلف في عجزه، فقيل: (يلـــــوح كـــــأنه خـــــلل)، وقيل غيره. ينظر: الكتاب لسيبويه، ١٢٣/٢، معاني القرآن للفراء، ١٦٧/١، شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي، ص٢٨٥، التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني، ص٤٦.
(٣) ينظر: الجمل للخليل، ص١٠٣، شرح المفصل لابن يعيش، ٢١/٢.

النكرة حالاً، فارتُكب أخف القبيحين؛ إذ إنَّ الحال من النكرة قبيح، وتقديم الصفة على الموصوف أقبح[١]، وحمله السيرافي على الضرورة[٢].

وقيل: إن (موحشاً) حال من الضمير المستكن في الخبر(لمية)، وإن كان عائداً على النكرة؛ لأنَّ ضميرَ النكرةِ معرفةٌ؛ فجعل الحال من المعرفة أولى من جعلها من النكرة المقدمة، وهو الكثير والشائع، وهو قول جمهور البصريين، وبناء على هذا الرأي فلا شاهد في البيت لما سبق[٣].

ولعل ما سبق يؤكد أن المؤلف–رحمه الله–ينتصر لمذهب سيبويه وابن مالك؛ إذ نقل البيت شاهداً لما يراه سيبويه ومَن تبعه، ولم لو يرى ذلك لما نقله.

المطلب الثاني–الشواهد الشعرية في حذف النعت أو المنعوت للدلالة على المحذوف:

أ–الشاهد الشعري لحذف الصفة للدلالة عليها:

ذكر المؤلف–رحمه الله–شاهدًا شعرياً لحذف الصفة لدلالة المقام عليها ضمن نقله كلام ابن هشام[٤]، وهو قول الشاعر:

لـه حاجبٌ عَنْ كـل أمـرٍ يَشـينهُ ..... [٥]

الشـاهد من البيت؛ قوله: (عن كل أمرٍ يشينه)؛ فحذف الصفة وأكتفى بالموصوف وهو (أمر)؛ لدلالة المقام عليه والتقدير: عن كل أمر حقير[٦].

وهذا الحذف جائز، وهو ما قرره النحاة إذا دل السياق أو قرينة على الصفة المحذوفة، وجعلوا من ذلك قوله تعالى: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ الكهف: ٧٩،

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ٤٥١/٢، شرح المفصل لابن يعيش، ١٧/٢-٢١، شرح التسهيل لابن مالك، ٣٣٢/٢، ٣٣٣.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ٤٥١/٢.

(٣) ينظر: أمالي ابن الحاجب، ٣٠٠/١، ٣٠١، شرح التصريح على التوضيح للجرجاوي الأزهري، ٥٨٥/١.

(٤) ينظر: طراز المجالس، ٣٩٢/٢، مغني اللبيب لابن هشام، ص٧٥١.

(٥) البيت من الطويل، للشاعر مروان بن أبي السمط، وتمامه: (وليس له عن طالب العرف حاجب)، (الحاجب): المانع. (الشين): العيب. ينظر: الحماسة البصرية، ٢٣١/١، شرح أبيات المغني للبغدادي، ٢٠٥/٧.

(٦) ينظر: الجمل للخليل، ص١٠٣، شرح المفصل لابن يعيش، ٢١/٢.

أي: سفينة صالحة[١]، والقرينة الدالة على الصفة قوله: ﴿ فَأَرَدتُّ أَنۡ أَعِيبَهَا ﴾ الكهف: ٧٩.

ومنه تخريج الشاهد الشعري المتقدم، والملاحظ أن هذا الشاهد لم يشتهر في كتب النحو، وإنما انفرد به ابن هشام شاهداً لما سبق، ونقله المؤلف–رحمه الله–مما يشير إلى أن المؤلف قد يورد شاهداً مغمورًا، لم يشتهر في كتب النحو.

ب–الشاهد الشعري لحذف الموصوف للدلالة عليه:

ذكر المؤلف–رحمه الله–شاهدًا شعرياً لحذف الموصوف لدلالة المقام عليها ضمن نقله كلام أبي حيان[٢]، وهو قول الشاعر:

والله مـــا زيـــدٌ بنـــام صـــاحبُه ..... [٣]

الشاهد من البيت؛ قوله: (بنام صاحبه)؛ فحذف الموصوف وهو(برجل) وأكتفى بالصفة، لدلالة المقام عليه، والتقدير؛ أي: برجل نام صاحبه[٤].

وهذا الحذف جائز، وهو ما قرره النحاة إذا دل السياق أو قرينة على الموصوف المحذوف، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ ﴾ سبأ: ١١؛ أي: قدوراً سابغات[٥].

وأما الحذف دون قرينة فيكثر في الشعر؛ إذ إن القياس يكاد أن يحظره في النثر، كما ذكر ابن جني والأخفش، خلافاً لسيبويه الذي عدَّ الحذف قياساً على ما يحذف تخفيفاً واستغناءً بعلم المخاطب[٦].

---

(١) ينظر: أوضح المسالك لابن هشام، ٢٨٩/٣، مغني اللبيب لابن هشام، ص٨١٨، تمهيد القواعد لناظر الجيش، ١٢٣٤/٣.
(٢) ينظر: طراز المجالس، ٣٣٥/٢، البحر المحيط لأبي حيان، ٢٨٩/٧.
(٣) البيت من الرجز، للشاعر للأغلب العجلي، وقيل لغيره، وتمامه: (ولا مُخالط الليَّانِ جانبُه)، (الليان): الملاينة. (الشين): العيب. ينظر: الخصائص لابن جني، ٣٦٩/٢، الإنصاف للأنباري، ١١٢/١، همع الهوامع للسيوطي، ١٣/١، خزانة الأدب للبغدادي، ٣٨٩/٩.
(٤) ينظر: الخصائص لابن جني، ٣٦٩/٢، شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ٣٥٤/٢.
(٥) ينظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ٢١٦/١، الخصائص لابن جني، ٣٦٨/٢، ٣٦٩، المفصل للزمخشري، ص١٥٢، أمالي ابن الشجري، ٦٩/٢.
(٦) ينظر: الكتاب لسيبويه، ٣٤٥/٢، الكامل للمبرد، ص١٣٨٢، الخصائص لابن جني، ٣٦٨/٢، ٣٦٩.

فمتى أبهم الموصوف فحذفه غير مناسب، ثم أشار ابن جني إلى أن جملة الصفة لا يحسن حذف موصوفها، نحو: مررت برجل قام أخوه، فلا يحسن القول: مررت بقام أخوه، ثم حملَ تقدير البيت السابق، وهو: (برجل نام صاحبه) على أن (نام صاحبه) يراد به: علم لاسم رجل، جرى مجرى: (شاب قرناها)؛ أي: من الجمل التي سمي بها معاني الأفعال، وبنحوه ذكر ابن سيده، ونقله غيرهما[١].

فالشاهد الشعري السابق أورده المؤلف-كما تقدم-شاهداً لحذف الموصوف وبقاء الصفة لقرينة تدل على المحذوف.

وهو شاهد للنحاة على دخول حرف الجر على محذوف، والتقدير: بمقول فيه: نام صاحبه، فحذف القول وبقي المحكي به[٢].

المطلب الثالث-الشواهد الشعرية في نصب الفعل المضارع بـ(أنْ) مضمرة بعد (أو):

ذكر المؤلف-رحمه الله-شاهدَين من الشعر لنصب الفعل المضارع ب(أنْ) مضمرة بعد (أو) ضمن نقله كلام ابن هشام[٣]، فالأول هو قول الشاعر:

وَكُنْتُ إذا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أوْ تَسْتَقِيمَا[٤]

الشاهد من البيت؛ قوله: (أوْ تَسْتَقِيمَا)؛ حيث نصب الفعل (تَسْتَقِيمَا) بأن مضمرة؛ لوقوعها بعد (أو) التي بمنعى (إلا)[٥].

والثاني قول الشاعر[٦]:

لأستسهلنَّ الصعبَ أو أدركَ المنى .....[٧]

---

(١) ينظر: الخصائص لابن جني، ٣٦٨/٢، ٣٦٩، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، ٥٢٤/١٠، شرح أدب الكاتب لابن قتيبة، ص٢٧٥، أمالي ابن الشجري، ص٨٩، المقاصد النحوية للعيني، ١٥٠٥/٤.

(٢) ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ٢٧٦/٢.

(٣) ينظر: طراز المجالس، ١٥٣/١، مغني اللبيب لابن هشام، ص٩٣.

(٤) البيت من الوافر، وهو لزياد الأعجم. (غمزت) من غمز الشيء باليد، (القناة): الرمح، (الكعوب): جمع كعب، وكعوب الرمح: النواشز في أطراف الأنابيب، والمعنى: هجوت القوم إلا من يستقيم أو يترك هجائي. يُنظر: الكتاب لسيبويه،٤٨/٣، المقتضب للمبرد، ٢٩/٢، أمالي ابن الشجري، ٧٨/٣. المخصص لابن سيده، ٢٤/٣، المقاصد النحوية في شرح شوهد الألفية للعيني، ١٨٦٦/٤.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ٢٥/٤.

(٦) ينظر: طراز المجالس، ١٥٤/١، مغني اللبيب لابن هشام، ص٩٤.

(٧) البيت من الطويل، لم يُذكر قائله. يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك، ٢٥/٤، شذور الذهب لابن هشام، ص٣٨٥.

الشـاهد من البيت؛ قوله: (أو أدركَ)؛ حيث نصب الفعل (أدركَ) بأن مضمرة؛ لوقوعها بعد (أو) التي بمنعى (إلى) أو بمعنى (حتى)، فالفعل قبلها مما ينقضي شيئاً فشيئا[١].

للفعل المضارع الواقع بعد (أو) حالتان:

الأولى: أن يكون الفعل مساوياً للذي قبله في الشك، بأن يقصد تشريك ما بعدها لما قبلها في المعنى الذي سيقت له، فيتبعه في الإعراب؛ نحو: تريد أن تقوم أو تذهب.

الثانية: أن يكون الفعل مخالفاً للذي قبله؛ بأنْ يكون للشك، وما قبله لليقين، بأن تكون (أو) بمعنى (إلى) أو (إلا)، فلا يشاركه في الإعراب، ويجوز فيه وجهان، وهما:

أ- نصب الفعل بـ(أنْ) مضمرة وجوباً، كما سيأتي.

ب-رفع الفعل على تقدير مبتدأ محذوف.

وعلامة مخالفة ما بعد (أو) لما قبلها أن يصلح في موضعها حرف (إلى) أو (إلا) الاستثنائية؛ نحو: لأشرحنَّ الدرس أو يستوعبَ الطالب؛ أي: إلى أن يستوعبَ، ونحو: لأقتلن العدو أو يستسلمَ؛ أي: إلا أن يستسلمَ، فأضمرت (أنْ) وجوباً، وعليه حُمل البيتان السابقان[٢].

وإنما أوجبوا إضمار(أنْ)؛ لأنَّ (أو) إذا صلح أن يحل محلها (إلى) أو (إلا)، فإنها تقتضي حرف (أنْ) اقتضاء واضحاً من غير لبس، فاستغني عن إظهار(أنْ)[٣].

فتبين مما سبق أن المؤلف-رحمه الله-أورد البيتين شاهدَين للوجه الأول؛ وهو نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد (أو) التي بمعنى (إلى) أو (إلا)، ولهذا الوجه وردَ البيتان في كتب النحو.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ٢٥/٤، ارتشاف الضرب لأبي حيان، ١٦٨١/٤، شرح ابن عقيل، ٨/٤.
(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ٢٥/٤، ارتشاف الضرب لأبي حيان، ١٦٨١/٤، تمهيد القواعد لناظر الجيش، ٤١٨٠/٨.
(٣) ينظر: أمالي ابن الحاجب، ٦٠٠/٢.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات

أ-أهم النتائج:

من خلال هذه الدراسة توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

١. يعد سري الدين محمد بن إبراهيم الدروري المصري من علماء القرن الحادي عشر الهجري، ويُعدُّ عالماً ومفسرًا وفقيهاً وأديباً وشاعرًا.

٢. سلك سري الدين في كتابه طراز المجالس الجمع بين منهجي التفسير؛ (بالمأثور، والرأي)، ولم يلتزم بمنهج معين في العرض، كما لم يلتزم بتفسير جميع الآيات.

٣. يكثرُ سري الدين في كتابه طراز المجالس من اللغة، والإعراب، وقد يقتصر في الآية الواحدة على الجانب النحوي فحسب.

٤. يعتمد سري الدين-كثيراً-في عرض الشاهد النحوي الشعري على نصوص منقولة عن كتب المدرسة البصرية في النحو، ويستشهد بأقوال أصحابها.

٥. ينتصر سري الدين لمذهب سيبويه وابن مالك، من خلال الاقتصار على عرض قولهما في المسألة، والشاهد الشعري لذلك، دون ذكر القول المخالف لهما.

٦. يذكر سري الدين الأقوال في المسألة النحوية-أحيانًا-، والاعتراضات فيها، مع شيء من شواهدها الشعرية دون أن يصرح بالقول الراجح.

٧. يُورد سري الدين القول المشهور في المسألة النحوية بشاهدها-في مواضع كثيرة- دون الإشارة إلى القول المخالف له.

٨. يستشهد سري الدين للمسألة النحوية بالشاهد الشعري المشهور، وقد يورد الشاهد المغمور الذي لم يشتهر في كتب النحو، أو الشاهد الشعري لما هو نادر دون الإشارة إلى القول المشهور.

ب-التوصيات: يوصي الباحث الدارسين بالاهتمام بالتراث العربي الذي لم يحقق بعد، من خلال تحقيقه، وإفراد دراسات لغوية متعلقة به؛ لإبرازه والاستفادة منه.

فهرس المراجع والمصادر

١. ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر، (ت: ٦٤٦هـ)، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: د. فخر صالح، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ.

٢. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي، الأصول في النحو، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة –بيروت، ١٩٨٨م، ط٣.

٣. ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، (ت: ٥٤٢هـ)، أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ، ط١.

٤. ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، التمام في تفسير أشعار هذيل (مما أغفله أبو سعيد السكري)، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، مطبعة العاني–بغداد، ١٣٨١هـ، ط١.

٥. ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: ٣٩٢هـ)، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة، (د. س).

٦. ابن سلاّم، أبو عُبيد القاسم بن عبد الله (ت: ٢٢٤هـ)، الأمثال، دار المأمون، ١٤٠٠ هـ، ط١.

٧. ابن عصفور الإشبيلي، ضرائر الشعر، تحقيق: السيد ابراهيم محمد، دار الأندلس، ١٩٨٠م، ط١.

٨. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (ت: ٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، ١٤٠٠ هـ، ط٢٠.

٩. ابن مالك، محمد بن عبد الله، الطائي (ت: ٦٧٢هـ)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، ط١، (د.ت).

١٠. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد، أبو محمد، جمال الدين (ت: ٧٦١هـ)، قطر الندى وبل الصدى، دار العصيمي للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، (د. س).

١١. ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش (ت: ٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

١٢. أبو الحسن البصري، علي بن أبي الفرج بن الحسن، (ت: ٦٥٩هـ)، الحماسة البصرية، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب – بيروت، (د.ت).

١٣. أبو حيان، محمد بن يوسف (ت: ٧٤٥هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

١٤. أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين (ت: ٧٤٥ هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨هـ، ط١.

١٥. أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين (ت: ٧٤٥ هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨ه، ط١.

١٦. أبو علي النحوي، المسائل العسكريات في النحو العربي، تحقيق: د. علي جابر، دار الثقافة، الأردن، ٢٠٠٢م.
١٧. أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي (ت: ٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر، ١٤٢٨هـ، ط١.
١٨. الأنباري أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، (ت: ٣٢٨هـ)، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ، ط١.
١٩. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، دار الفكر – دمشق، (د.ت).
٢٠. الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، ١٤٢٢هـ، ط١.
٢١. البغدادي، عبد القادر (ت: ١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ، ط١.
٢٢. البغدادي، إسماعيل بن محمد أمين، (ت: ١٣٩٩ه)، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، وكالة المعارف الجليلة، استانبول، ١٩٥١م.
٢٣. البغدادي، إسماعيل بن محمد أمين، (ت: ١٣٩٩ه)، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. س).
٢٤. البغدادي، عبد القادر (ت:١٠٩٣هـ)، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبد العزيز رباح، دار المأمون، دمشق، ١٤٠٧هـ، ط٢.
٢٥. البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز (ت: ٤٨٧هـ)، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧١م، ط١.
٢٦. الجرجاويّ، خالد بن عبد الله (ت: ٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ، ط١.
٢٧. الجرجاويّ، خالد بن عبد الله (ت: ٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ، ط١.
٢٨. الجرجاوي، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م.
٢٩. الجواليقي، موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن، (ت: ٥٤٠هـ)، شرح أدب الكاتب لابن قتيبة، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.س)
٣٠. خليفة، حاجي خليفة، (ت: ١٠٦٧هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٤١م.
٣١. ديوان امرئ القيس، ضبط: مصطفى الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٤م، ط٥.

٣٢. ديوان حسان، شرح عبدأ مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ، ط٢.
٣٣. ديوان عمرو بن معدي كرب الزبيدي، تحقيق: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق، ١٩٨٥م، ط٢.
٣٤. الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي ، (ت: ٣٣٧هـ)، اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، ١٤٠٥هـ، ط٢.
٣٥. الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي الدمشقي (ت: ١٣٩٦هـ)، الأعلام، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.
٣٦. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (ت: ٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي – بيروت، ١٤٠٧هـ، ط٣.
٣٧. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، (ت: ٥٣٨هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.
٣٨. السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، (ت: ٩٠٢ه)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار الحياة، بيروت، (د.س).
٣٩. سري الدين الدروري، مخطوط طراز المجالس، نسخة مكتبة الفاتح، تركيا، رقم: (٢١/٨٧٤)، ونسخة: المكتبة الوطنية، فرنسا، رقم: (٨٨٤). دراسة وتحقيق طراز المجالس، هاجر الحسام، ودليلة على حميد.
٤٠. سري الدين، أحمد بن إبراهيم سري الدين ابن الصائغ، (ت: ١٠٦٦هـ)، رسالة في تحقيق قوله تعالى: "فأذاقها الله لباس الجوع والخوف"، تحقيق: د. أحمد بن مرجي الفالح، بحث نشر في مجلة تبيان للراسات القرآنية، ع٣٦، ١٤٤١ه.
٤١. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت: ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ، ط٢.
٤٢. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م، ط١.
٤٣. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت: ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د.ت).
٤٤. العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، جمهرة الأمثال، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ١٩٨٨م، ط٢.
٤٥. عقد الجواهر والدرر في أخبار القرن الحادي عشر، ابن علوي،
٤٦. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت: ٦١٦هـ)، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ، ط١.
٤٧. العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار، دار الفكر – دمشق، ١٩٩٥م، ط١.
٤٨. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت: ٣٧٧هـ)، كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر،١٤٠٨ هـ، ط١.

٤٩. الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (ت: ٣٧٧هـ)، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: د. عوض القوزي، ١٤١٠هـ، ط١.
٥٠. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (ت: ٢٠٧هـ)، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ، ط٣.
٥١. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري (ت: ١٧٠هـ)، الجمل في النحو، تحقيق: د. فخر الدين قباوى، ١٤١٦هـ، ط٥.
٥٢. الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، مخطوطات التفسير وعلومه، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، الأردن، ١٩٨٩م.
٥٣. القطامي عمر بن شُييم التغلبي. البيت في ديوان القطامي، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي.
٥٤. القيرواني، أبو على الحسن بن رشيق (ت: ٤٦٣ هـ)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ١٤٠١ هـ، ط٥.
٥٥. كحالة، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني الدمشقي (ت: ١٤٠٨هـ)، معجم المؤلفين، دار إحياء التراث، بيروت، (د. س).
٥٦. المبرد، محمد بن يزيد (ت: ٢٨٥هـ)، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر– القاهرة، ١٤١٧هـ، ط٣.
٥٧. المبرد، محمد بن يزيد، (ت: ٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، وزارة الأوقاف مصر، ١٤١٥هـ، ط٣.
٥٨. المبرد، محمد بن يزيد، (ت: ٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، وزارة الأوقاف مصر، ١٤١٥هـ، ط٣.
٥٩. المحبي، محمد أمين بن فضل الله، الدمشقي (ت: ١١١١هـ)، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، دار صادر، بيروت، (د.س).
٦٠. محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت: ٣٨١هـ)، علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض، ١٤٢٠هـ، ط١.
٦١. المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم، (ت: ٧٤٩هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٣ هـ، ط١.
٦٢. معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم.
٦٣. المعري، رسالة الغفران، أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان، (ت: ٤٤٩هـ)، مطبعة أمين هندية، مصر، ١٩٠٧م.
٦٤. المقريزي، أحمد بن علي أبو العباس، (ت: ٨٤٥ه)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨ه.
٦٥. ناظر الجيش، محمد بن يوسف، (ت: ٧٧٨ هـ)، شرح التسهيل المسمى "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد"، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، دار السلام، مصر، ١٤٢٨هـ، ط١.